كلمة الترحيب للسيدة منـــى ق. حيـــــــدر
الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن بالإنابة

"المؤتمر الإقليمي الثاني للخبراء والمنسقين من الدول العربية
المشاركة في محور تطوير القضاء وتنفيذ الأحكام"

فنـدق الماريـوت ، عمـــــان
15-16 أيار 2006

معالي الدكتور عبد الشخانبة / وزير العدل الأردني راعي الحفل
سعادة ممثل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية
سعادة ممثل حكومة الجمهورية الفرنسية
سعادة ممثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة
أيها الضيوف الكرام

يسعدني بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن أن أشارككم اليوم اجتماعكم الإقليمي الثاني للشركاء للتحاور في محور تطوير القضاء وتنفيذ الأحكام، وهو احد المحاور الستة التي انبثقت عن المبادرة العربية للإدارة الرشيدة لخدمة التنمية.

كما تعلمون أنه وبناءاً على إعلان الرؤساء العرب في قمة تونس التي عقدت في أيار/مايو من عام 2004 وإدراكاً من الدول العربية للحاجة إلى معالجة القصور في التنمية وضرورة صياغة سياسات إنمائية تستجيب لتحديات العولمة، تم إطلاق هذه

المبادرة رسميا تحت رعاية جلالة الملك عبد الله الثاني في المؤتمر الذي عقد بالبحر الميت في 6 و 7 شباط/فبراير 2005.

إن هذه المبادرة التي تتسم بأنها مبادرة عربية المنشأ، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قد صممت لمواجهة التحديات التي تنطوي عليها إدارة الحكم في الدول العربية. وهي تهدف الى تدعيم الجهود الوطنية والبرامج الثنائية وجهود التعاون الإقليمي العربي من خلال تأمين معرفة ماهية الممارسات الجيدة في ميدان الإدارة الرشيدة للقطاع العام وتعزيز القدرات التي تتيح مواجهة تحديات العولمة . كذلك تهدف إلى تعزيز قدرة الدول العربية على تصميم وتنفيذ السياسات الخاصة بإصلاح إدارة الحكم في القطاع العام وبشكل يؤدي الى خلق بيئة ملائمة للتنمية والنمو لمواطنيها.

وإنه لمن دواعي فخرنا بأنه قد تم اختيار الأردن لتشارك في رئاسة تنسيق محور تطوير القضاء وتنفيذ الأحكام بمشاركة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة الجمهورية الفرنسية، حيث كان الأردن من الدول السباقة في تطوير استراتيجيتها الخاصة برفع كفاءة الجهاز القضائي وتعزيز استقلالية السلطة القضائية.

وكما يعلم الجميع فقد عقد الاجتماع الأول لمحور تطوير القضاء وتنفيذ أحكامه في الفترة من 28-29 أيلول/سبتمبر من عام 2005، بمشاركة ثلاثة عشرة دولة عربية إضافة الى ممثلين عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى جانب الشريكين الأمريكي والفرنسي حيث تم استعراض التجارب في تطوير القضاء بالدول المشاركة والمعوقات التي تواجهها وتحديد الأولويات بالنسبة لكل دولة. وقد أكد المشاركون في نهاية اجتماعاتهم على أهمية استقلال ونزاهة القضاء وضرورة العمل على تعزيز ودعم هذا المبدأ.

لا شك أنّ التحديات كثيرة ومسؤوليتكم كبيرة، حيث يقع على عاتقكم بينما تستعرضون التقارير الوطنية وتشاركون في تحليلها مسؤولية توفير حياة ومستويات معيشية كريمة لمواطنيكم سواء في مجال المستلزمات الأساسية للحياة اليومية، أو حقوق الإنسان، أو كليهما وذلك لخلق مناخ من الاستقرار والطمأنينة.

وبحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004 فان هذه النقاشات الموسعة في المنطقة تساهم في تعزيز الحرية وحمايتها بالحكم الصالح. وقد طرح التقرير مقترحات عديدة تمهد الطريق الى تلك الغاية بما فيها الخطوات العملية الفورية ومنها إلغاء حالة الطوارئ، الاحترام الكلي لحريات الرأي والتعبير والتجمع، الحفاظ على استقلال القضاء وإنهاء جميع حالات التهميش والتمييز ضد الجماعات الأثنية والأقليات.

وأود أن أؤكد لكم وبهذه المناسبة بدعمنا الكامل لجميع الجهود البناءة في هذا المجال. فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل على تعزيز جهود البلدان المختلفة في بناء الحكم الرشيد من خلال تقديم الدعم للمؤسسات والإجراءات التي تستجيب لاحتياجات المواطنين كافة وذلك إيماناً بأن الحاكمية الرشيدة لا تقل أهمية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

فالنمو الاقتصادي، وزيادة التجارة والاستثمار الدوليين، والتقدم التكنولوجي هي كلها أمور بالغة الأهمية. ولكنها وسائل ليس إلا والشيء الجوهري لزيادة الخيارات البشرية هو بناء القدرات ، وأهمها القدرة على أن يحيا المرء حياة مديدة وصحية، وأن يتعلم، وأن تتاح له إمكانية الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق، وأن يكون قادراً على المشاركة الفعّالة في حياة مجتمعه. لذا فان الحاكمية الرشيدة ،

هي التي تمكن الناس على التأثير بالقرارات الخاصة بحياتهم وتخُضع الحكام للمساءلة وبالنهاية تعزز التنمية البشرية.

وهنا لا بد من الإشارة الى التعاون الوثيق بين وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال الدعم الفني للبرنامج الإقليمي لإدارة الحكم في الدول العربية (POGAR) لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية.

أما فيما يتعلق بعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن، فلقد أولى جل اهتمامه الى محور الحاكمية الرشيدة والتنمية، حيث يعتبر المحور الأكبر من محاور نشاطات البرنامج في المملكة بالاضافة الى محور "التنمية الاجتماعية والفقر" ومحور "البيئة".

وفي هذا الاطار تجدر الاشارة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد قام بتطوير مشاريع عديدة تساهم في تعزيز القدرات المحلية بهدف تمكين ورفع الوعي بالقضايا الخاصة بمبادئ حقوق الإنسان ومكافحة الفساد والتأكيد على مبادئ الشفافية. فبدعم من البرنامج قام المركز الوطني لحقوق الإنسان بتقديم برامج تدريبية تساهم في تعزيز قدرات القضاة المدنيين والشرعيين والمدعين العامين بقضايا حقوق الإنسان.

في الختام أتمنى لاجتماعكم هذا كل النجاح والتوفيق متطلعين الى نتائج مناقشاتكم المثمرة والبناءة.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.